سابقة قيد الصنع

اجتماع الامم المتحدة للخبراء الحكوميين

كيف تمنع المجرم من إزالة علامات التعرف الموسومة على مسدس بإطار من البوليمر؟ هذا النوع من الأسئلة كان مطروحاً، وأجيب عنه في بعض الأحيان، في الاجتماع المفتوح للخبراء الحكوميين (MGE)، الذي عقد في مقر الامم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٩–١٣ مايو/أيار ٢٠١١. ولأول مرة في اجتماع للأمم المتحدة عن الأسلحة الصغيرة، ترأس الخبراء المناقشات التي اتسمت كذلك بتفاعليتها النسبية نظراً لتركيز الوفود على التفاصيل العملية لوسم الأسلحة، وحفظ السجلات، والتعقب، مثلما حددها على الخصوص صك التعقب الدولي (ITI)، الذي نوقش ضمن إطار برنامج العمل للأمم المتحدة.

نقص المعلومات وعدم التعرف على الأسلحة هما سببان رئيسيان وراء اخفاق عمليات التعقب

وبالاعتماد على ملخص رئيس اجتماع الخبراء الحكوميين وملاحظات الكاتبة الخاصة عن الاجتماع، يقدم هذا الفصل تفاصيل مناقشات اجتماع الخبراء الحكوميين من حيث تحديد بعض العوائق الرئيسية التي تواجه تنفيذ صك التعقب الدولي بشكل كامل والأساليب العديدة للتغلب عليها. ولا يخلص الفصل إلى أي استنتاجات في ما يتصل بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تنفيذ الصك. فالفصل يهدف بالأحرى، بالاستعارة من لغة قرار الأمم المتحدة، إلى تفحص «التحديات والفرص» الكامنة في تنفيذ مثل هذا كما نوقش في اجتماع الخبراء الحكوميين على وجه التحديد.

تشمل النتائج الرئيسية للفصل ما يلي:

- أحد التوصيات الرئيسية لاجتماع الخبراء الحكوميين إنشاء لجنة فنية تقوم بصياغة توصيات بشأن عمليات الوسم على ضوء التطورات الجديدة في صناعة الأسلحة وتصاميمها.
- على الرغم من التطرق إلى التباينات ما بين وسم الأسلحة الخفيفة ووسم الأسلحة الصغيرة في اجتماع الخبراء الحكوميين، إلا أن الموضوع لم يتم بعد بحثه في اطار الامم المتحدة.
- أبرزت وفود الخبراء الحكوميين سلسلة من التحديات المقترنة بتحويل انظمة حفظ السجلات من شكلها الورقي إلى الإلكتروني، ومنها نقص في عدد الموظفين المؤهلين ومشاكل البرمجيات.

مسدس كُشط رقمه التسلسلي، ريو دي جانيرو، البرازيل، مايو/آيار ٢٠٠٤. ضبط المسدس أثناء القبض على تاجر مخدرات عمره ٢٦ سنة متهم بقتل عدد من رجال الشرطة. © ألور فيلهو/ وكالة استادو/ أي إي

مسؤولون من شعبة التحقيقات الجنائية يسجلون الأسلحة في دائرة ريجسترو بالستيكو في تيغوسيغالبا، هندوراس، أغسطس/آب ٢٠٠٥. © خينتيه ريكيلمي/ صورة وكالة اسوشييتد برس

- ذكر المشاركون في الاجتماع نقص المعلومات في طلبات التعقب وعدم دقة تحديد الأسلحة ووسمها باعتبارها أسباباً رئيسية في فشل التعقب، إذ غالباً ما تفشل عملية التعرف على الأسلحة المنتجة بموجب ترخيص في بلد ثان بسبب الهوية غير الصحيحة للشركة المصنعة أو بلد الصنع.
- كشفت مناقشات اجتماع الخبراء الحكوميين عن ان نقاط الاتصال الوطنية كثيراً ما لعبت دوراً فعالاً في حل حتى أكثر قضايا الأسلحة تعقيداً، حين كانت خطوط الاتصال الوطنية والدولية في وضع جيد.
- أبرز اجتماع الخبراء الحكوميين دور التكنولوجيا في تعقيد تنفيذ أحكام صك التعقب الدولي (كما هو الحال مع استيراد علامات الأسلحة ذات الاطار المصنوع من البوليمر) وفي التغلب على تحديات التنفيذ الحاسمة (مثل استخدام التصوير الرقمي لتحديد هوية الأسلحة).
- لم تطور الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعد وسائل محددة لمتابعة الأفكار والمقترحات والدروس المستفادة التي تم تقاسمها في اجتماع الخبراء الحكوميين.

كشف اجتماع الخبراء الحكوميين عن اتساع وعمق كبيرين في ما يتصل بوسم الأسلحة وحفظ السجلات وممارسة التعقب في جميع أنحاء العالم. ولم يكن دور الاجتماع تقييم مدى ارتباط هذا النشاط بأحكام صك التعقب الدولي، إلا أنه من المتوقع أن يكون لاجتماع الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين بعض التأثير في رفع مستوى الوعي بوجود الصك والدفع بعجلة التنفيذ الفعال. وهنالك بعض الأدلة المبكرة على أن هذا ما فعله بالضبط اجتماع الخبراء الحكوميين. على سبيل المثال، ان عدد نقاط الاتصال الوطنية الذي أخطر به مكتب شؤون نزع السلاح التابع للامم المتحدة – وهو أحد العلامات الرئيسية لتنفيذ صك التعقب الدولي – شهد دفعة قوية من الاجتماع، إذ ارتفع العدد من ١٨ في منتصف شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١١ إلى ٦٧ بتاريخ ١٢ مايو/أيار ٢٠١١، المصادف اليوم ما قبل الأخير من اجتماع الخبراء الحكوميين. اضف إلى ذلك ما أبانته أرقام المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) من زيادة في عدد طلبات التعقب (تمثل الآلاف من الأسلحة النارية) التي ترسل نسخاً منها إلى المنظمة؛ من معدل قدره ٢٥ في الشهر خلال فترة السنتين السابقة على اجتماع الخبراء الحكوميين إلى نحو ٣٦ طلباً في الشهر بعد الاجتماع.

ومن منتصف العام ٢٠١٢ كانت الآثار المترتبة عن اجتماع الخبراء الحكوميين العام ٢٠١١ عن عملية الأسلحة الصغيرة التابعة للامم المتحدة غير واضحة. ولم توافق الدول الأعضاء بعدً على عقد مزيد من اجتماعات الخبراء الحكوميين، تاركة تداول هذا الأمر للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل، المقرر عقده في أغسطس/آب – سبتمبر/أيلول ٢٠١٢. وعلى الرغم من قرار الامم المتحدة العام («الجامع») بشأن الأسلحة الصغيرة، الذي اعتمد في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، صدّق تقرير اجتماع الخبراء الحكوميين الرسمي (وهو غير موضوعي الى حد كبير) وسجل «ملاحظة تقدير لموجز الرئيس للمناقشات»، فلم يقم بمتابعة العديد من التوصيات التي انبثقت عن الاجتماع، فبعضها، مثل إنشاء لجنة فنية بوسم الأسلحة، يتطلب عملاً متعدد الأطراف. كما ان هنالك حاجة لاستخلاص، فرضاً على شكل وثيقة للأمم المتحدة ، العناصر المختلفة للاجتماع التي ساهمت في نجاحه، بما في ذلك طبيعة النقاشات التي تولاها الخبراء، وطابعها التفاعلي، ودور رئيس الاجتماعات في تسهيل هذه العمليات. ولعل الوثيقة تساعد على التصدي، لأسئلة لم تحظ بإجابات، مثل الكيفية التي يجري بها التمييز بين ولاية وصلاحيات اجتماعات برنامج العمل الذي يعقد مرة كل سنتين ومؤتمرات الاستعراض واجتماعات الخبراء الحكوميين.

هنالك بعض الأدلة المبكرة على أن اجتماع الخبراء الحكوميين حفز على تنفيذ اقوى لصك التعقب الدولي.

إن موقع اجتماع الخبراء الحكوميين ضمن دورة برنامج العمل غير مؤكد حتى اللحظة. فما تزال الوسائل المحددة لمتابعة تنفيذ الأفكار والمقترحات والدروس المستفادة المشتركة في مثل هذه الاجتماعات بحاجة الى تطوير. وإذا ما كان الهدف من اجتماعات الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة تشجيع تنفيذ أقوى لبرنامج العمل وصك التعقب الدولي، فإن الخطوة المنطقية الأولى هي تفحص «التحديات والفرص» الكامنة في التنفيذ. لقد أظهر اجتماع الخبراء الحكوميين للعام ٢٠١١ عما يمكن عمله في هذا الصدد، غير أن المتابعة الملموسة ما لبثت غير مؤكدة نظراً لأن اجتماعات الخبراء الحكوميين تفتقد حالياً، من بين أمور أخرى، وضعاً مؤسسياً بشكل عام، وهي سابقة قيد الصنع، لكنها لم تتم بعد.